دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: مقدمة محور السياسة الخارجية
المصدر: الفكر الاستراتيجي العربي
الناشر: معهد الإنماء العربي
المؤلف الرئيسي: أحمد، أحمد يوسف
المجلد/العدد: ع 40
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 1992
الشهر: أبريل
الصفحات: 131 - 129
رقم MD: 236984
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: EcoLink
مواضيع: السياسة الخارجية، العالم العربي ، التحديات السياسية
رابط: http://search.mandumah.com/Record/236984

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مقدمة محور

مقدمة محور السياسة الخارجية

د. أحمد يوسف أحمد(*)

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورات أساسية وشاملة في مجال السياسة الخارجية لم تقتصر على الثورة المنهاجية التي شهدها تحليل السياسة الخارجية بأبعادها المختلفة فحسب، بل امتدت إلى الازدياد الواضح في أهمية هذه السياسة بالنسبة لبقاء النظم ورفاهية المجتمعات. فمع التطور في وسائل الحروب الحديثة وما ارتبط بها من قدرة تدميرية متزايدة في الممتلكات والأرواح وتضخم هائل في الانفاق على السلاح، ومع تفاقم المشكلات الاقتصادية لدول العالم الثالث بصفة خاصة، وبروز أهمية المساعدات الاقتصادية الدولية، لم تعد السياسة الخارجية بأي معيار من المعايير أمراً علوياً يقتصر الاهتمام به على قيادة أو نخبة حاكمة محدودة العدد، ولكنها أضحت أمراً يمس الحياة اليومية للمواطنين، ويرتبط ببقاء النظم ورفاهية المجتمعات.

ومن هنا أهمية الدراسة العلمية لموضوع السياسة الخارجية بكافة أبعاده بما يعنيه ذلك من محاولة لإرساء أسس سليمة لمعالجة كافة القضايا المرتبطة بها، خاصة وأن هذه القضايا بالنسبة لنا في وطننا العربي قضايا بقاء ومصير، إذ لا تخفى التحديات الأساسية التي تهدد ـ إذا لم تواجه على النحو السليم ـ بقاءنا القومي ذاته، ورفاهية كل عربي.

ويكفي أن نشير في هذا السياق إلى تطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي حتى الآن، وإلى حالة النظام العربي في السنوات الأخيرة عامة وفي أعقاب أزمة الخليج خاصة، وإلى تداعيات التطورات الدولية بصفة عامة على الوطن العربي في السنوات القليلة الأخيرة. وإذا كانت ضراوة

(*) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

التحديات الخارجية التي تواجه وطننا العربي لا تخفى على أحد، فإن جوانب الإخفاق في مواجهة هذه التحديات أيضاً لا تخفى بدورها على أحد. صحيح أن الحركة القومية العربية قد حققت في أوج مجدها في عقدي الخمسينيات والستينيات انتصارات هائلة في مجال التحرر الوطني بصفة خاصة، وخطوات جادة على طريق التنمية المستقلة والوحدة العربية وتصفية نظم الحكم الاستبدادية في عدد من الأقطار العربية، إلاّ أن هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها من تردٍ شامل في أوضاع الحركة القومية العربية تشير بدورها إلى إخفاق هذه الحركة في مواجهة التحديات الخارجية الأساسية التي تواجهها حتى الآن. ومما يثير الأسى أن كافة المحاولات التي بذلت في أعقاب هذه الهزيمة للتخلص من آثارها والانطلاق إلى بداية جديدة وقوية كانت محاولات قصيرة النفس لم يقدر لها النجاح لأسباب يخرج توضيحها عن مهمة هذه المقدمة.

ولهذه الاعتبارات كلها اتجه التفكير في مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي» إلى إصدار محور متكامل حول موضوع السياسة الخارجية، يحاول كما سبقت الإشارة أن يساهم في إرساء أسس سليمة لمعالجة القضايا المرتبطة بهذه السياسة. وقد كان بديهياً أن يجيء هذا المحور محكوماً بعدد من الاعتبارات لعل أهمها أنه يجب أن يتم من منظور عربي، بمعنى أنه وإن كان هناك جهد علمي متراكم في تحليل السياسة الخارجية يجب تقديمه واستيعابه، فإن الخصوصية العربية ينبغي أن تكون شاغلنا الأساسي، وكذلك بمعنى أنه إذا كان من الشائع أن نتحدث عن السياسات الخارجية للدول عامة على نحو أساسي فإننا يجب قدر المستطاع أن نركز في هذا المحور على النظام العربي باعتباره فاعلاً دولياً مكوناً من وحدات متعددة وهي نظرة مبررة في إطار التطور المنهاجي في تحليل السياسة الخارجية الذي لم يعد يكتفي بفكرة الدولة ذات السيادة كفاعل وحيد في الساحة الدولية، وإنما أصبح يستند إلى القدرة على الاستقلال في العمل والتأثير من حيث النتائج كمعيار للفاعل الدولي. وهنا يثور السؤال: هل يمتلك النظام القومي العربي مثل هذه الصفات التي تمكننا من الحديث عنه كفاعل دولي يمكن أن تكون له سياسة خارجية أم لا؟

وانطلاقاً من التصور السابق يجيء هذا المحور الذي يجده القارىء بين يديه مكوناً من دراسات أربع متكاملة تقدم **الأولى** إطاراً نظرياً للتحليل العلمي للسياسة الخارجية بصفة عامة، **والثانية** إطاراً نظرياً للموضوع ذاته ولكن من منظور عربي. في حين تعتبر **الثالثة** محاولة لدراسة السياسة الخارجية «للنظام العربي» **والرابعة** تحليلاً للسياسة الخارجية لوحدة دولية واحدة هي الأردن. أي أن الملف قد صمم بحيث يجمع بين التأصيل النظري العام، وبين الذي يعني خصوصية معينة هي خصوصية العالم الثالث والوطن العربي، ثم يحاول دراسة السياسة الخارجية على مستوى «مجموعة من الدول» أو لوحدة دولية تتجاوز صفة «الدولة ذات السيادة»، ومن ثم يقدم تحليلاً للسياسة الخارجية لإحدى وحدات هذا النظام العربي.

وقد قدم **الدراسة الأولى** د. محمد السيد سليم أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وصاحب المؤلف الرائد في تحليل السياسة الخارجية والذي يحمل العنوان نفسه وأشير له في مصادر الدراسة التي يجدها القارىء بين يديه. وسوف يلاحظ القارىء أن د. محمد السيد سليم قد قدم اجتهاداً متميزاً في مجال يتميز كما أشار هو بحق إلى تنوع الاجتهادات فيه، ومن حق د. سليم علينا أن نشير إلى أن اجتهاده هذا قد بني على تمثل كامل لجهود التحليل العلمي للسياسة الخارجية، ولذا جاء متسماً بحق بالعلمية والحداثة والشمول فضلاً عن الوضوح.

ثم قدم د. علي الدين هلال (أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز البحوث والدراسات بجامعة القاهرة) ود. بهجت قرني (أستاذ العلوم السياسية بجامعة مونتريال بكندا) **الدراسة الثانية** التي تمثل بالنسبة إلى هذا المحور الخطوة الموضوعية الثانية في التحليل من زاوية التركيز على تحليل ما يسمى بالسياسة الخارجية الخاصة بالتنمية، أو بعبارة أخرى السياسات الخارجية للبلدان النامية عامة ثم السياسات الخارجية العربيةخاصة. وقد كانت هذه الدراسة ـ التي ننشرها بإذن خاص من مؤلفيْها ـ جزءاً من محاولة رائدة لهما لتحليل السياسات الخارجية العربية قدّر لها أن تحتل مكاناً بارزاً في جهود التحليل العلمي لظاهرة السياسة الخارجية سواء في العالم الثالث عامة أو في الأقطار العربية خاصة.

وتأتي **الدراسة الثالثة** للأستاذ حسن أبو طالب الخبير بمركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام ـ والمعروف بدراساته المتعددة في هذا المجال تحديداً ـ لتمثل موقفاً وسطاً بين الجهد التنظيري والجهد التطبيقي، حيث قدم اجتهاداً مشكوراً لإيجاد أسس نظرية لتحليل السياسة الخارجية على مستوى نظام إقليمي، وهو الأمر الذي يتسق مع الإطار النظري الذي قدمه د. محمد السيد سليم في دراسته الأولى كما سيلاحظ القارىء، حيث أشار د. سليم في غير موقع إلى أن دراسة السياسة الخارجية لمنظمة إقليمية تعتبر نتيجة منطقية للتطور المعاصر في التحليل العلمي للسياسة الخارجية. ومن ناحية أخرى قدم أ. حسن أبو طالب مسحاً شاملاً للبيانات المتعلقة بدراسة «السياسة الخارجية للنظام العربي» وتحليلاً متكاملاً لها مما يرسي الأساس بحق له ولغيره من المهتمين بهذا الموضوع لمتابعة التحليل لمزيد من جوانب هذه الظاهرة الهامة.

وأخيراً تناولت د. هالة سعودي، أستاذة العلوم السياسية المساعدة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة وصاحبة الخبرة المتميزة في تحليل السياسة الخارجية وتدريسها على المستويين النظري والتطبيقي، في **الدراسة الرابعة**، السياسة الخارجية الأردنية كحالة تعكس السياسة الخارجية «لدولة»، واختارت مجالاً محدداً لهذه السياسة هو مجال القضية الفلسطينية الذي لا شك أنه يُعد بحق أهم مجالات هذه السياسة. وسوف يلاحظ القارىء أن هذه الدراسة تعكس تمثلاً كاملاً لمتطلبات التحليل العلمي للسياسة الخارجية على الرغم من أنه من المعروف أن البحث التطبيقي عادة لايمكنه أن يجاري في كل تفاصيله الأطر النظرية الموضوعية نظراً لاعتبارات الخصوصية المرتبطة بكل حالة والتي تفترض التركيز على بعض جوانب الإطار النظري للتحليل على حساب جوانب أخرى.

ونحن،بهذا الجهد المتواضع نأمل أن نكون قد قدمنا نظرة متكاملة لمعالجة هذا الموضوع الهام، ويتجاوز طموحنا ذلك إلى الأمل في أن نكون قد وضعنا أساساً يُمكننا بعد ذلك أن نواصل ـ استناداً إليه ـ في أعداد قادمة الجهد العلمي في تحليل هذه الظاهرة الهامة بتقديم اجتهادات نظرية أو حالات تطبيقية أخرى لباحثين آخرين بما يحقق التراكم العلمي الذي لا غنى لنا عنه إذا كنا نريد حقيقة أن نبني قاعدة سليمة للتعامل مع تحديات النظام الدولي الذي نعيش فيه على نحو يكفل لنا على الأقل ضمان بقائنا المستقل والحد الأدنى من رفاهيتنا المادية.